المركز الوطني للتنافسية
NATIONAL COMPETITIVENESS CENTER
تيسير | TAYSEER

تقرير مُلخّص عن أهم المرئيات والملحوظات الواردة حول

مشروع (تعديل نظام بنك التنمية الاجتماعية)

جميع الحقوق محفوظة للمركز الوطني للتنافسية ©2020

نُبذة عامة:

مقدمة

إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (657) وتاريخ 1443/11/22هـ القاضي بإلغاء الصندوق الخيري الاجتماعي وإلغاء تنظيمه ونقل جميع مهمات الصندوق الخيري الاجتماعي واختصاصاته وأصوله النقدية والعينية وموظفيه إلى بنك التنمية الاجتماعية، وبناء عليه قام البنك بإعداد مشروع تعديل نظامه بإضافة فقرة جديدة وصدرت موافقة مجلس الإدارة على نص المادة الرابعة وفق الآتي: " كفالة الفئات المستهدفة بالبرنامج الذي يخصص لهذا الغرض، وفق ضوابط وسياسات يضعها مجلس الإدارة" ليصبح هذا التعديل موائم لنقل مهمات الصندوق الخيري الاجتماعي، ومواصلةً لدور البنك في التنمية الاجتماعية وتوسيع الشمول المالي للمواطنين والمواطنات.

معلومات عن المشروع

- **اسم المشروع:** تعديل نظام بنك التنمية الاجتماعية.
- **الهدف من المشروع:** إضافة مادة جديدة في النظام لتمكين البنك من شمول الفئات المستهدفة ضمن خدماته المقدمه.

  نوع المشروع : تعديل نظام
- **الجهة المسؤولة:** بنك التنمية الاجتماعية.
- **الجهات المشاركة:** لا يوجد
- **القطاع المستفيد أو المُستهدف من المشروع:** القطاع الاجتماعي – صندوق التنمية الوطنية
- **القطاعات التي قد تتأثر من هذا المشروع:** الاجتماعي والمالي
- **مدة الاستطلاع:** (30)

مُلخّص عن نتائج الاستطلاع:

الوسائل المُستخدمة لنشر المشروع

تستخدم الجهات الحكومية العديد من الوسائل لاستطلاع مرئيات العموم حول مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، ومن ذلك:

- المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع).

بيان عن المرئيات والملحوظات

- **عدد المشاركين في الاستطلاع من كافّة الوسائل المستخدمة للنشر:** (5).
- **الجهات الحكومية المشاركة بإبداء مرئياتها حول المشروع** (لا يوجد).
- **مجموع المرئيات الواردة على المشروع من جميع المشاركين:** (5).
- **نوع المرئيات الواردة** (فنية- عامة).

المُخرجات النهائية:

الإجراءات التي تم اتخاذها

- لم تتضمن المرئيات أي ملاحظات جوهرية وسيتم استكمال الإجراءات النظامية ... وهكذا.

الصيغة النهائية

- لا يوجد صيغة نهائية للمشروع.

ملحق المرئيات:

#	جدول معالجة المرئيات والملحوظات لكامل المشروع			
	المادة	المرئيات / الملحوظات	رأي الجهة الطارحة للمشروع	الإجراء المتخذ
1	4	نامل اعادة النظر في شرط الكفالة على منتجات الافراد. الفرد او المواطن يواجه صعوبة كبيرة جداً في البحث عن كفيل، وفي اغلب الاوقات عند وجود الكفيل فانه لا يستطيع الكفالة بسبب ما عليه من قروض بنكية ونسب استقطاع غير متوافقة مع شروط بنك التنمية. فكم من المواطنين لدينا من الذين يتمتعون برواتبهم دون اي استقطاعات بنكية او استقطاعات بسيطة ويرغبون في تقديم الخير للناس بكفالتهم؟ حيث ان هناك نظام متخصص في ايقاف الخدمات، فانه يعد خير كفيل عن المتقدم بطلب القرض عوضاً عن الكفيل الغارم (الصعب ايجاده). عليه، فالمتقدم بطلب القرض يعد هو المسؤول الاول والاخير عن قراراته في حال تعثره عن السداد.	يعمل البنك بشكل دائم على تطوير سياساته مع ما يتناسب مع خدمة عملائه من المواطنين، كما أطلق البنك مؤخراً العديد من البرامج والخدمات التي تمكن العملاء من الحصول على التمويل بكل يسر وسهولة و من ضمنها ما يتعلق بالكفيل الغارم، و المقترح محل اهتمام من قبل البنك.	سيتم دراسة التحديات التي تواجه العملاء على مستوى الخدمات و دراسة كافة متطلبات الفئات المستهدفة وفق أفضل الممارسات المحلية و العالمية و المعايير التنظيمية والتقنية لتقديم الخدمة بشكلها الأفضل للمستفيدين. -

2	4	وجود خلل واضح في تقديم الخدمة من قبل بنك التنمية وذلك انه يلغي ويهمش فئة الشباب الذي لم يجد وظيفة مناسبة له وتقدم بفتح سجل تجاري . حيث أن بنك التنمية لا يعترف بأنه مواطن في تقديم خدة قرض الزواج وهو حق او قرض الاسرة او الترميم ، بالمقابل بقدم الخدمة للموظفين الذين يقل دخلهم عن 14000 ريال . بنك التنمية يعلم بما يواجهة الشاب المقبل على التجارة من صعوبات اكثر بكثير من شخص موظف يمد له العون من البنوك التجارية والحكومية . مع وجود اقرارات ضريبية وزكاة ، فيستطيع بنك التنمية من التحقق هل مقدم الطلب دخلة اعلى من 14000 ريال ، اتمنى عدم اغفال هذا الامر وخاصة في قرض الزواج فقط.	يهدف بنك التنمية الاجتماعية للإقراض والتمويل التنموي وفقاً لنظامه و سياساته، مع حرصه على توجيه هذه القروض للمستحقين مع ما يتناسب مع ملائتهم المالية للحفاظ على استدامة خدمات البنك لجميع المواطنين المستحقين. كما يتيح بنك التنمية الاجتماعية الخيارات المناسبة لمقترضيه في المسار الاجتماعي و مسار المنشآت وفقاً للمتطلبات النظامية التي تم دراستها من قبل المختصين في البنك.	يعمل البنك بشكل دوري على تطوير خدماته مع ما يتناسب مع حاجات المجتمع في الشقين الاجتماعي و المنشآت.
3	4	تعديل رائع ويخدم المجتمع لا سيما قله الموظفين المستعدين بالكفالة	يعمل البنك بشكل دائم لتحديث سياساته الإقراضية و التمويلية مع ما يتناسب مع متطلبات الشرائح المستهدفة و أهداف البنك الاستراتيجية.	

4		الإكتفاء بالكفالة الصادرة بسند نافذ التابع لوزارة العدل وإلغاء شرط كفالة الموظف الحكومي حيث إنه عائق كبير لكثير ممن هم مستحقين فعليا للحصول على القرض من الفئات المستهدفة لكن عدم وجود كفيل يمنع حصولهم عليه.	الأصل أن السند لأمر هو أداة وفاء و ليست أداة ضمان، مع ذلك يتم استخدام السند لأمر في بعض الحالات كأداة ضمان، لذا البنك يعمل على تقديم قروضه و تمويله مع أخذ الضمانات المناسبة لاستدامة البنك و استمراريته في تقديم خدماته مستقبلاً.	البنك يحرص على وجود ضمان مقابل التمويل متوافق لملاءة العميل وقدرته المالية.
5		ملاحظة على الفقرة (ط) من المادة (الرابعة): نصت الفقرة على أن من أهداف البنك الآتي: ' ط. كفالة الفئات المستهدفة بالبرنامج الذي يخصص لهذا الغرض، وفق ضوابط وسياسات يضعها مجلس الإدارة' ولم يتضح المقصود بالفئات المستهدفة والبرامج المخصصة لهذا الغرض؛ وعليه نرى ملائمة إعادة الصياغة ليكون الهدف أكثر وضوحاً.	طبيعة القواعد النظامية بأنها عامة و مجردة، لتتسم بالثبات و الاستقرار، ويكون تعريف البرنامج و كل ما يتعلق به من فئاته المستهدفة و حدوده المالية في الضوابط و السياسات التي يصدرها مجلس الإدارة وفقاً للمتغيرات التمويلية بشكل دوري في المجتمع مع ما يتوائم مع استراتيجية البنك و أهدافه.	يأتي هذا التعديل استجابة لقرار مجلس الوزراء رقم (657) وتاريخ (1443/11/22 هـ) والقاضي " إلغاء تنظيم الصندوق الخيري..." مع نقل جميع مهام واختصاصات الصندوق الخيري إلى بنك التنمية الاجتماعية.

#إخلاء المسؤولية: تم إعداد تقرير ملخص المرئيات من قبل الجهة الحكومية الطارحة للمشروع، على أن المرئيات والملحوظات الواردة في التقرير لا تمثل وجهة نظر المركز الوطني للتنافسية.